مجلـــــــــــة

آداب الرافدين

علميّـــــة محكّمـــــة

فصليـــّـــة

تصـــدر عن كليـــة الآداب

العـــدد: الواحد والسبعون

السنة: السابعة والأربعون

الموصـــــــل

١٤٣٩هـ / ٢٠١٧م

الهيئة الاستشارية

- أ.د. وفاء عبد اللطيف عبد العالي – جامعة الموصل/ العراق (اللغة الإنكليزية)
- أ.د. جمعة حسين محمد البياتي – جامعة كركوك / العراق (اللغة العربية)
- أ.د. قيس حاتم هاني الجنابي – جامعة بابل/ العراق (تاريخ وحضارة)
- أ.د.حميد غافل الهاشمي – الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية/ لندن (علم الاجتماع)
- أ.د. رحاب فائز أحمد سيد – جامعة بني سويف / مصر (المعلومات والمكتبات)
- أ. خالد سالم إسماعيل – جامعة الموصل/ العراق (لغات عراقية قديمة)
- أ.م.د. علاء الدين احمد الغرايبة – جامعة الزيتونة/ الأردن (اللسانيات)
- أ.م.د. مصطفى علي دويدار – جامعة طيبة/ السعودية (التاريخ الإسلامي)
- أ.م.د. رقية بنت عبد الله بو سنان – جامعة الأمير عبدالقادر/ الجزائر (علوم الإعلام)

الأفكار الواردة في المجلة جميعاً تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

توجه المراسلات باسم رئيس هيئة التحرير

كلية الآداب / جامعة الموصل – جمهورية العراق

E-mail: adabarafidayn@gmail.com

آداب الرافدين

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانية باللغة العربية واللغات الأجنبيَّة

العدد: الواحد والسبعون — السنة: السابعة والأربعون

رئيس التحـــرير

أ.د. شفيق إبراهيم صالح الجبوري

سكرتير التحرير

أ.م.د.بشار أكرم جميل

هيئة التحرير

أ.د.محمود صالح إسماعيل	أ.د.عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن
أ.د.مؤيد عباس عبد الحسن	أ.د.علي أحمد خضر المعـــماري
أ.م.د.سلطان جبر سلطان	أ.م.د. أحمد إبراهيم خضر اللهيبي
أ.م.د. زياد كمال مصطفى	أ.م. قتيبة شهاب احمد

المتابعة والتقويم اللغوي

م.د.شيبان أديب رمضان الشيباني	– مدير هيئة التحرير
أ.م.أسامة حميد إبراهيم	– مقوّم لغوي/ لغة الإنكليزية
م.د. خالد حازم عيدان	– مقوّم لغوي/ لغة عربية
م. مترجم.إيمان جرجيس أَميـــــن	– إدارة المتابعـــــة
م. مترجم.نجلاء أَحمد حســـين	– إدارة المتابعـــــة
م.مبرمج. أحمد إحسان عبدالغني	– مسؤول النشر الإلكتروني

قواعد النشر في المجلة

- يقدم البحث مطبوعاً بدقة، ويكتب عنوانه واسم كاتبه مقروناً بلقبه العلمي للانتفاع باللقب في الترتيب الداخلي لعدد النشر.
- تكون الطباعة القياسية بحسب المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١٢)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطراً تحت سطر ترويس الصفحة بالعنوان واسم الكاتب واسم المجلة، ورقم العدد وسنة النشر، وحين يزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأشياء المشار إليها، تتقاضي هيئة التحرير مبلغ (٢٠٠٠) دينار عن كل صفحة زائدة فوق العددين المذكورين، فضلاً عن الرسوم المدفوعة عند تسليم البحث للنشر والحصول على ورقة القبول؛ لتغطية نفقات الخبرات العلمية والتحكيم والطباعة والإصدار.
- ترتب الهوامش أرقاماً لكل صفحة، ويعرّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول .
- يقدم الباحث تعهداً عند تقديم البحث يتضمن الإقرار بأنَّ البحث ليس مأخوذاً (كلاً أو بعضاً) بطريقة غير أصولية وغير موثقة من الرسائل والأطاريح الجامعية والدوريات، أو من المنشور المشاع على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).
- يحال البحث إلى خبيرين يرشحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويحال – إن اختلف الخبيران – إلى (محكم) للفحص الأخير وترجيح جهة القبول أو الرد.
- لا ترد البحوث إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر.
- يتعين على الباحث إعادة البحث مصححاً على هدي آراء الخبراء في مدة أقصاها (شهر واحد)، ويسقط حقه بأسبقية النشر بعد ذلك نتيجة للتأخير، ويكون تقديم البحث بصورته الأخيرة في نسخة ورقية وقرص مكتنز (CD) مصححاً تصحيحاً لغوياً وطباعياً متقناً، وتقع على الباحث مسؤولية ما يكون في بحثه من الأخطاء خلاف ذلك، وستخضع هيئة التحرير نسخ البحوث في كل عدد لقراءة لغوية شاملة أخرى، يقوم بها خبراء لغويون مختصون زيادة في الحيطة والحذر من الأغاليط والتصحيفات والتحريفات، مع تدقيق الملخصين المقدمين من جهة الباحث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، وترجمة ما يلزم الترجمة من ذلك عند الضرورة.

((هيئة التحرير))

المحتويـــــــــات

العنـوان	الصفحة
المنظومة الدُّرِيّة بمدح سيِّد البريَّة ليوسف بن عبد الله العمريّ (ت بعد ١٢٤٠ هـ) تحقيق ودراسة أ.د. أحمد حسين محمد الساداني	١ - ٣٤
العلاقات الاسنادية وأثرها في التشكيل الاستعاري النص القرآني أنموذجاً أ.د. محمد ذنون يونس فتحي	٣٥ - ٥٦
الظواهر اللهجية النحوية في الحديث الشريف دراسة في كتاب : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) أ.م.د . أحمد صالح يونس محمد	٥٧ - ٧٨
رؤية المستشرق الأسباني أنغيل بلَنثيا في التراث المورسيكي أ.م.د. فارس عزيز حمودي	٧٩ - ١٠٨
-العلاج والاستقرار- في كتاب سيبويه م.د. مجاهد عبدالمنعم أحمد سامي	١٠٩ - ١٣٠
تجليات العنوان في متن القصيدة (البيت) أنموذجا للشاعرة بشرى البستاني م.د.إخلاص محمود عبدالله	١٣١ - ١٤٦
الشكوى في شعر سبط ابن التعاويذي (ت ٥٨٣هـ) م.د. فارس ياسين محمد الحمداني	١٤٧ -١٨٠
مُقدمةُ القصيدةِ عند راجح بن إسماعيل الحلّي م.د. مقداد خليل الخاتوني	١٨١ -٢١٢
المؤلفات الموضوعة على صحيح البخاري في المشرق مؤلفوها ومضامينها في القرن الخامس الهجري أ.م.د.محمد عبد الله احمد المولى	٢١٣ - ٢٣٨
الصراع بين الإمارتين القراخانية والسامانية للسيطرة على بلاد ماوراء النهر (٣١٥-٣٩٥هـ/٩٢٧-١٠٠٤م) أ.م.د.حسين إبراهيم محمد	٢٣٩ -٢٧٠
العلاقات العراقية – اليمنية (١٩٨٠ – ١٩٩٠) أ.م.د. قيس فاضل محمد النعيمي	٢٧١ - ٢٩٦
مرويات عفان بن مسلم عن السيرة النبوية في كتاب الطبقات الكبير لابن سعد أ.م.د. محمد علي صالح	٢٩٧ - ٣٢٦
فقهاء دولة الناصر صلاح الدين الأيوبي أ.م.د. مصعب حمادي نجم الزيدي	٣٢٧ - ٣٥٤
فكرة المهدوية وتوظيفاتها السياسية عند أبن تومرت أ.م.د. عائدة محمد عبيد	٣٥٥ -٣٨٨

عبد الرحمن عزام وقضية التحرر الليبي ١٩١١_١٩٥١ م.د.صفوان ناظم داؤد	٣٨٩- ٤١٦
الموصل من خلال كتاب تحفة الألباب ونخبة الإعجاب لأبي حامد الغرناطي م.د.مها سعيد حميد	٤١٧- ٤٣٢
حركة منصور بن نصير الطنبذي وتداعيتاتها في المغرب سنة ٢٠٩هـ / ٨٢٤ م م.د. أحلام صالح وهب	٤٣٣ – ٤٤٢
الغزو التجاري للأحياء السكنية دراسة ميدانية في مدينة الموصل أ.م.نادية صباح محمود	٤٤٣ – ٤٦٤
ثقافة الفساد الاداري في العراق أ.م.د. رباح مجيد محمد الهيتي	٤٦٥ - ٥٨٤
ثقافة الانترنت من منظور اجتماعي دراسة اجتماعية تحليلية م.م. ايناس محمود عبد الله	٥٨٥ - ٦١٠
الجدوى الاقتصادية للمكتبات العامة في العراق دراسة مسحية أم.سمير مدحت سعيد	٦١١ - ٦٤٢

العلاقات العراقية – اليمنية (١٩٨٠-١٩٩٠م)

أ.م.د. قيس فاضل محمد النعيمي*

تأريخ التقديم: ٢٠١٢/٩/٢٧ تأريخ القبول: ٢٠١٢/١١/٧

المقدمـــــة:

هدف البحث إلى موضوع العلاقات العراقية – اليمنية ١٩٨٠ – ١٩٩٠ والتي جاءت بأهم الأحداث في تلك الفترة والتي شهدها البلدين منها الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨) والتي وقفت منها دولة اليمن الموقف المؤيد والمناصر للعراق في حربه من خلال الدعم السياسي والإعلامي والاقتصادي, وأصبحت دولة اليمن أحد المنافذ التي تجهز العراق بمعداته الاقتصادية والحربية من خلال منافذها البحرية والجوية, والحدث الآخر في هذه الفترة هو انضمام البلدين إلى مجلس التعاون العربي والذي ضم معهما كلٌ من مصر والأردن, بعد أن طلب العراق بإدخال دولة اليمن إلى ذلك المجلس مما أدى إلى تقوية التعاون فيما بينهم, إلاّ أن المجلس لم يُكتب له النجاح بسبب أزمة العراق والكويت بعد ذلك جاء توحيد اليمن بشطريها الشمالي والجنوبي واختيار علي عبد الله صالح رئيساً لها, الذي كان للعراق الدور الواضح لإقامة تلك الوحدة. وأخيراً جاءت أزمة العراق والكويت لتلقي بظلالها على العلاقات العراقية – اليمنية عندما رفضت دولة اليمن اجتياح العراق للكويت وبالمقابل رفضت القرارات الدولية والعربية التي صدرت بحق العراق وتنديده وبفرض الحصار عليه, مما أثر هذا الموقف سلباً على سياسة واقتصاد دولة اليمن.

الموقف اليمني من حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران ١٩٨٠–١٩٨٨

أولاً: الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨):

تسارعت الأحداث في جمهورية إيران, عندما شهدت قيام الثورة فيها بزعامة روح الله مصطفى أحمد الموسوي (آية الله) الخميني التي مكنته من الوصول إلى السلطة, وإجبار الشاه محمد رضا بهلوي على مغادرة إيران, وتحول البلاد في نيسان ١٩٧٩ إلى

* معهد إعداد المعلمين/ مديرية تربية نينوى.

النظام الجمهوري تحت اسم (جمهورية إيران الإسلامية)[١] وعلى أثر تلك الثورة وجه الرئيس العراقي أحمد حسن البكر (١٩٦٨ – ١٩٧٩) برقية هنأ فيها الشعب الإيراني وحكومته الجديدة بتلك الثورة[٢].

وفي تموز عام ١٩٧٩ كان الحدث الآخر عندما تم إعفاء الرئيس العراقي أحمد حسن البكر من جميع مناصبه في السادس عشر من تموز من قبل مجلس قيادة الثورة, وتم انتخاب صدام حسين رئيساً لهذا المجلس ورئيساً للجمهورية العراقية[٣].

وفي ظل هذه المتغيرات السريعة التي شهدها كلا البلدين, كانت هناك بوادر توتر, اتضحت منذ الأيام الأولى لتغيير النهج السياسي, سواءً في إيران أم العراق, فإيران رفعت شعار تصدير (الثورة الإسلامية) إلى البلدان المجاورة[٤]. والعراق اتهم إيران بأنها كانت وراء الكثير من الحوادث والتفجيرات[٥], بعد أن نظمت السلطات الإيرانية مظاهرة ضخمة طالبت بتأسيس جمهورية إسلامية في العراق, فضلاً عن ذلك اتهمت إيران العراق

(١) جون ليمبرت, إيران – حرب مع التاريخ, ترجمة حسين عبد الزهرة مجيد, مركز الدراسات الإيرانية, جامعة البصرة, ١٩٩٢, ص١٤٨–١٦٠.

(٢) وزارة الثقافة والإعلام, فصول في النزاع العراقي– الإيراني, بغداد, ١٩٨٣, ص٥.

(٣) حسيب عارف العبيدي, العراق ودول الجوار غير العربي, حلقة نقاشية, سلسلة المائدة الحرة, بيت الحكمة, بغداد, ١٩٩٧, ص٢٩.

(٤) مجيد خدوري, حرب الخليج جذور ومضامين الصراع العراقي – الإيراني, ترجمة وليد خالد أحمد, الناشر مكتبة مصر – دار المرتضى, بغداد, ٢٠٠٨, ص١٣٣؛ صباح سلمان, أضواء على الحرب العراقية – الإيرانية, وزارة الثقافة والإعلام, بغداد, ١٩٨١, ص٢٨.

(٥) من هذه الحوادث هو الانفجار المفاجئ للطلبة في الجامعة المستنصرية في بغداد في اليوم الأول من نيسان ١٩٨٠ وأعقب ذلك محاولة لاغتيال طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ولطيف نصيف جاسم وزير الثقافة والإعلام في الخامس من نيسان وحدث انفجار آخر يعتقد أنه كان في مدرسة إيرانية في حي الوزيرية على وسط موكب تشييع الذين استشهدوا في الجامعة المستنصرية ولدى التحقيق, كشفت الحكومة العراقية شبكة من نشاطات سرية موجهة من قبل إيران في مختلف أرجاء القطر. ينظر خدوري, المصدر نفسه, ص١٠١؛ سلمان, المصدر نفسه, ص٥٦–٥٧؛ الجمهورية العراقية, القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة ١٩٧٨–١٩٨٣, المجلد الرابع, لجنة أمانة المجلس, وزارة التخطيط, بغداد, ١٩٨٣, ص٩٣.

بموالاة الصهيونية في تشرين الثاني ١٩٧٩[١], عندما صرّح على لسان وزير الخارجية الإيراني صادق قطب زادة: ((أصبحت الحكومة العراقية في قبضة الإمبريالية والصهيونية الدولية, كما أن العراق بأكمله تقريباً يقع الآن في قبضة هاتين القوتين))[٢]. فضلاً عن تصريحه في الثامن من نيسان ١٩٨٠ بأن: ((عدن وبغداد تابعان لنا))[٣].

وكانت لهذه التصريحات الإعلامية العدائية بين البلدين والمناوشات الحدودية أدت إلى اتساع الفجوة فيما بينهم مما أدت إلى حرب طويلة اندلعت شرارتها في أيلول ١٩٨٠[٤].

وفي الثاني والعشرين من أيلول ١٩٨٠, جاء الرد العراقي على الخروقات والحوادث المسلحة باختراقه الحدود الإيرانية بهجوم واسع, حينما استطاعت القوات العسكرية العراقية أن تصل خلال شهرين تقريباً مشارف المحمرة وخرمشهر وديزفول والأحواز (عربستان) واستطاع الطيران العراقي أن يلحق أضراراً بالغة في المنشآت النفطية الإيرانية[٥], وبالمقابل استطاعت القوات الجوية الإيرانية أن تدمر الكثير من المنشآت العراقية والبنى التحتية للعراق من مصانع وخطوط أنابيب النفط[٦].

(١) تشارلز تريب, صفحات من تاريخ العراق بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى أواسط ٢٠٠٢, ترجمة زينة جابر إدريس, الدار العربية للعلوم, بيروت, ٢٠٠٦, ص٢٩٢-٢٩٤.

(٢) فصول في النزاع العراقي الإيراني, المصدر السابق, ص١٠.

(٣) أسامة الغزالي حرب, "أبعاد النزاع العراقي–الإيراني", مجلة السياسة الدولية (القاهرة), العدد ٦١, ١٩٩٠, ص١٨٥-١٨٦.

(٤) ليمبرت, المصدر السابق, ص١٤٨-١٦٠.

(٥) مجلة الأمن القومي (بغداد), العدد ٢, ١٩٨٠, ص٦-١٠.

(٦) المصدر نفسه.

فضلاً عن ذلك ألحقت خسائر بشرية ومادية كبيرة لكلا البلدين[١], وأخيراً مرت الحرب العراقية – الإيرانية بعدة مراحل كان آخرها هجوم القوات العراقية المسلحة لتحرير مدينة الفاو في نيسان ١٩٨٧, بعد أن احتلتها إيران في شباط ١٩٨٦, وكان من نتائجها أن ألحقت خسائر في صفوف القوات الإيرانية وتراجعه[٢], وعلى أثرها أعلنت إيران موافقتها على وقف إطلاق النار في تموز / يوليو ١٩٨٨ على أثر قرار الأمم المتحدة الصادر في تموز ١٩٨٧ المرقم (٥٩٨) الداعي إلى وقف إطلاق النار, وإجراء مفاوضات بين البلدين[٣], حتى تم وقف إطلاق النار بين البلدين في الثامن من آب ١٩٨٨, على أثر ذلك القرار[٤].

(١) تباينت خسائر الحرب بين البلدين, حيث جاء في تقرير الخبير العسكري الأمريكي (A.H. Gordesman) لكل من العراق وإيران معها ثلاثة ملايين من القتلى والجرحى, فيما قدر خبراء آخرون أن الخسائر البشرية لكلا الجبهتين بلغت مليون قتيل, وقد بلغت خسائر العراق المادية (١٠٢) مليار دولار كنفقات دفاع كما خرج العراق بديون بلغت (٧٠) بليون دولار, وخسر العراق مبلغ (١٠٦) مليار دولار بسبب تراجع أسعار النفط في عقد الثمانينات. ينظر خالد محمد حسين, سوريا المعاصرة ١٩٦٣ – ١٩٩٣, دار كنعان للدراسات والنشر, دمشق ١٩٩٦, ص٢٢٢, فضلاً عن ذلك نشرت مجلة البترول والغاز العربي تقريراً عن خسائر الحرب العراقية – الإيرانية المادية والبشرية جاء فيه: ((أن الخسائر البشرية تقدر بحوالي مليون قتيل بالإضافة إلى ٥٢ ألف أسير (١٢٠٠٠ ألف أسير إيراني و ٤٠٠٠٠ ألف أسير عراقي) وتشمل الخسائر المادية دون احتساب الخسائر في إنتاج النفط حتى نهاية عام ١٩٨٦ بحوالي ٤٠٠ بليون دولار منها ١٨٠ بليون لإيران و ٢٦٦ بليون للعراق, وقد ارتفع هذا الرقم إلى ٥٠٠ بليون دولار في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ بسبب تصاعد الأعمال الحربية بينما تبلغ تكاليف الاعمار بحوالي ٥٠ بليون دولار للعراق و ١٢٠ بليون دولار لإيران. أما المعهد الياباني لاقتصاديات الشرق الأوسط فيقدر الديون الخارجية بالنسبة لإيران بحوالي ١٠ بليون دولار بينما تبلغ مديونية العراق حوالي ٦٠ بليون دولار منها حوالي ٣٠ بليون دولار ديون لدول عربية وعلى الأخص الكويت والسعودية ومنها ١٧ بليون دولار للدول الغربية. ينظر مجلة المستقبل العربي (بيروت), موجز يوميات الوحدة العربية, العدد ١١٧, تشرين الثاني ١٩٨٨.

(٢) تريب, المصدر السابق, ص٣١٣–٣١٨.

(٣) في العشرين من تموز ١٩٨٧, أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (٥٩٨) يدعو فيه العراق وإيران إلى وقف إطلاق النار وانسحاب قواتهما إلى الحدود الدولية, قبل العراق القرار لكن إيران تلكأت في قبوله. ينظر مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧, بيروت, ١٩٨٨, ص٢٣٤–٢٣٧.

(٤) ينظر نص الموافقة العراقية والإيرانية على القرار في خدوري, المصدر السابق, ص٢٣٤–٢٤٠.

من خلال هذه الحرب كان يتوقع العراق من الدول العربية مساندته باسم العروبة, أو باسم الجامعة العربية وما اتفقوا عليه من خلال اتفاقية الدفاع العربي المشترك فيما بينهم[١] وطالب الدول العربية بذلك, وعندما انعقد مؤتمر القمة الثاني عشر في (السادس – التاسع أيلول ١٩٨٢) بمدينة فاس في المغرب صدر القرار حول الحرب والموقف العربي منها, حينما أوضح البند الرابع من اتفاقية الدفاع المشترك عن استعداد بعض الدول العربية لتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها نحو العراق بموجب المادة السادسة لميثاق جامعة الدول العربية[٢] والمادة الثانية لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية في حالة عدم استجابة إيران لنصوص هذا القرار واستمرارها في الحرب ضد العراق[٣].

ثانياً: موقف الجمهورية العربية اليمنية من الحرب:

منذ الأيام الأولى لاندلاع الحرب العراقية – الإيرانية في أيلول ١٩٨٠, انقسمت الدول العربية وتباينت مواقفها بمقدار علاقتها بالعراق أو ما يهدد مصالحها, أو الاكتفاء بما يصدر عن مجلس الجامعة العربية بشأن النزاع العراقي – الإيراني[٤]. وما يهمنا هو موقف الجمهورية العربية اليمنية من تلك الحرب حينما اتضح موقف الجمهورية العربية

(١) وقعت خمس دول عربية على الميثاق بتاريخ السابع عشر من حزيران ١٩٥٠ وهي كل من سوريا والسعودية ولبنان ومصر واليمن, أما العراق فلم يوقع على الاتفاقية في البداية, إلاّ أن العراق عاد عن قراره ووقع على المعاهدة في الثاني من شباط ١٩٥١, بعد موافقة مجلس الجامعة على اقتراح العراق بتشكيل هيئة استشارية عسكرية من رؤساء الأركان العرب وهو اقتراح سبق أن رفضته البلدان العربية, إلاّ أن المعاهدة لم تصبح سارية المفعول إلاّ في الثاني والعشرين من آب ١٩٥٢. ينظر محمد جعفر فاضل الحيالي, العلاقات بين سوريا والعراق ١٩٤٥–١٩٥٨, دراسة في العمل السياسي القومي المشترك, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت ٢٠٠١, ص٢٣٥.

(٢) يوسف خوري, المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣ – ١٩٧٨, مركز دراسات الوحدة العربية, ١٩٨٨, ص٢٣٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) خدوري, المصدر السابق, ص١٤٤؛ ينظر أكرم سالم أيوب فتحي الحموشي, العلاقات العراقية – السورية (١٩٦٨ – ١٩٨٨), رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الموصل, ٢٠٠٧, ص١٦١–١٦٢.

اليمنية, منذ اليوم الأول لاندلاع الحرب العراقية الإيرانية في الثاني والعشرين من أيلول ١٩٨٠, وذلك عندما اتصل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح هاتفياً بالرئيس العراقي الأسبق صدام حسين (١٩٧٩ – ٢٠٠٣), معرباً عن مساندته الكاملة في معركته, فضلاً عن ذلك أعلن وقوفه وشعب اليمن إلى جانب العراق(١). ولتعزيز ذلك الموقف تسلم في أيلول ١٩٨٠ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية رسالة من الرئيس العراقي صدام حسين قام في صنعاء بتسليمها سعدون غيدان نائب رئيس الوزراء العراقي, ضمت في فحواها شكر وتقدير الرئيس العراقي إلى الرئيس اليمني عزمه بوقوفه مع العراق في حربه, ومؤكداً فيها بأن العراق قادر على حماية الجبهة الشرقية للأمة العربية(٢) وفي حديث صحفي عقد في صنعاء قال غيدان: ((بأن الرئيس اليمني أكد وقوفه متعهداً ومؤيداً للعراق في استرجاع أراضيه وأنه سيقف مع العراق إن طلب منه ذلك))(٣).

ولتعزيز العلاقة بين البلدين بعث الرئيس العراقي صدام حسين رسالة خطية في السابع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠, إلى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح, اتضحت فيها: ((تحيات الرئيس العراقي إلى الحكومة اليمنية والشعب اليمني موضحاً فيها آخر المستجدات على الجبهة الشرقية للعراق)) حيث نقلها طاهر توفيق وزير الصناعة والمعادن العراقي(٤). فضلاً عن ذلك وانطلاقاً من تقوية العلاقة بين البلدين, أرسل الرئيس العراقي في العاشر من تشرين الثاني ١٩٨٠ رسالة ثانية إلى الرئيس اليمني نقلها أحمد حسين وكيل وزير الخارجية العراقي, معرباً فيها ما استجد من علاقات بين البلدين(٥).

في السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٨٠, تلقى الرئيس العراقي صدام حسين رسالة خطية من الرئيس اليمني تتعلق بالتطورات الجارية على الجبهة الشرقية, وما

(١) مجلة المستقبل العربي, العدد ٢٢, كانون الأول ١٩٨٠, ص١٧٦.
(٢) جريدة الجمهورية (بغداد), العدد ٤٠٣٥, ١٨ أيلول ١٩٨٠.
(٣) المصدر نفسه, العدد ٤٠٤١, ٢٤ أيلول ١٩٨٠.
(٤) ينظر فيصل شرهان العرس, الحرب العراقية – الإيرانية, يوميات ووقائع وأحداث, ج٢, دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, ١٩٨٩, ص١٣٠.
(٥) المصدر نفسه, ص١٨٠.

يحتاجه العراق من اليمن الشمالي حيث قام بتسليم الرسالة فؤاد قائد وزير التنمية اليمني[١].

أما على الصعيد الشعبي في اليمن, ومع بوادر اندلاع الحرب بين العراق وإيران, وردت برقيات ورسائل من الشعب اليمني باركت وهنأت القوات العراقية بانتصاراتها, وشكلت وحدة خاصة من المتطوعين تضامناً مع الشعب العراقي[٢].

كما صرح الرئيس العراقي صدام حسين في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٨١, في مقابلة صحفية, أجراها معه الصحفي الفلسطيني ناصر الدين النشاشيبي حول موقف العراق من اليمن, فأجاب الرئيس العراقي: ((أنا فخور بموقف اليمن الشمالي))[٣].

في الثاني والعشرين من أيار ١٩٨١, وصل إلى صنعاء عبد الجبار عبد المجيد وزير التربية العراقي, وأجرى مباحثات مع المسؤولين في الجمهورية العربية اليمنية, أسفرت خلالها عن توقيع محضر مشترك لزيادة التعاون في المجالات التربوية والعلمية بين البلدين[٤].

في تشرين الأول ١٩٨١ وبمناسبة افتتاح معرض بغداد الدولي أشاد الرئيس العراقي بالموقف الرسمي والشعبي اليمني المستمر, عند استقباله محمد حزام الشوحطي وزير الاقتصاد والصناعة في الجمهورية العربية اليمنية حاملاً معه رسالة شفوية من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح, وحضر الاجتماع كل من حسن علي وزير التجارة ومهدي محسن عودة وكيل الوزارة والسفير اليمني في بغداد[٥].

وخلال هذا الاجتماع نقل الوزير اليمني تحيات الرئيس العراقي إلى أخيه علي عبد الله صالح وتحيات للشعب اليمني لمواقفه المستمرة للعراق[٦].

---

(١) المصدر نفسه, ص٢٥٦.

(٢) جاءت البرقيات من شيوخ أبو لحوم اليمنية وضمت كل من المقدم درهم أبو لحوم ومحمد أبو لحوم ومشايخ وأعيان قبيلة خولات اليمنية ومشايخ وأعيان قبيلة درهم اليمنية والعديد من الضباط اليمنيون وطلاب الجامعات اليمنية, ينظر العرس, المصدر نفسه, ص٤٦-٤٧.

(٣) صدام حسين, المختارات, ج١, دار الشؤون العامة, بغداد, (ب.ت), ص٩٦.

(٤) مجلة المستقبل العربي, العدد ٣٠ آب ١٩٨١.

(٥) جريدة الجمهورية, العدد ٤٤١٤, ٢ تشرين الأول ١٩٨١.

(٦) المصدر نفسه, العدد ٤٤١٩, ٧ تشرين الأول ١٩٨١.

فضلاً عن ذلك صادق مجلس قيادة الثورة العراقي على اتفاقيتي القرض المالي والإنمائي التي وقعتا في صنعاء في الثامن عشر من نيسان ١٩٨١بين العراق والجمهورية العربية اليمنية[١]. ومن خلال تلك المصادقة وقع كل من العراق والجمهورية العربية اليمنية في السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨١ في صنعاء على اتفاقية تقضي بأن يقرض الصندوق العراقي للتنمية الخارجية قرضاً لتمويل مشروع مطار الحديدة في اليمن الذي يبلغ قيمته الإجمالية ١٥ مليون دولار ويتم تمويل هذا المشروع ضمن القرض العراقي المقدم للجمهورية العربية اليمنية البالغ ٣٠٠ مليون دولار بموجب الاتفاقية الموقعة بين البلدين في صنعاء عام ١٩٧٩[٢].

في الثامن والعشرين من كانون الأول ١٩٨١, اختتمت في صنعاء اجتماعات الدورة الثانية للجنة العراقية – اليمنية, للتعاون الاقتصادي والفني المشترك, وفي ختام اجتماعهم, وقع الوفدان على محضر مشترك للتعاون بين البلدين في المجالات الفنية والثقافية والزراعية والنفطية والنقل والمواصلات والتربية والتعليم إضافة إلى مجالات الصحة والإعلام, كما تم التوقيع على اتفاقيتين للتعاون العلمي والثقافي, وأكد الجانبان على ضرورة تأليف لجنة مشتركة لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات على أن تجتمع هذه اللجنة في عاصمة أحد البلدين بالتناوب كل سنتين[٣].

في الثامن من شباط ١٩٨٢, واستكمالاً لتلك العلاقات استقبل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في صنعاء, الوفد العراقي الذي ترأسه طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء وحامد علوان وزير الدولة للشؤون الخارجية والسفير العراقي في صنعاء أما عن الجانب اليمني, فقد حضره عبد الكريم الأرياني رئيس وزراء الجمهورية العربية اليمنية[٤].

في معظم المناسبات والزيارات العربية والدولية, التي كان يقوم بها الرئيس اليمني علي عبد الله صالح, يصرح فيها ويشيد بموقفه تجاه العراق في حربه مع إيران, وهذا ما أكده لصحيفة السياسة الكويتية بقوله: ((إن إعلان اليمن بوقوفه بجانب القطر العراقي في حربه ضد إيران نابع من إدراكنا للمتاعب التي عاناها العراق من إيران))[٥].

(١) مجلة المستقبل العربي, العدد ٣٢ تشرين الأول ١٩٨١.
(٢) المصدر نفسه, العدد ٣٦, شباط ١٩٨٢.
(٣) المصدر نفسه, العدد ٣٧ آذار ١٩٨٢.
(٤) جريدة الثورة, العدد ٤٢٨٥ في ٩ شباط ١٩٨٢.
(٥) المصدر نفسه, العدد ٤٢٩١ في ١٥ شباط ١٩٨٢.

فضلاً عن ذلك, في التاسع عشر من شباط من العام نفسه, توجه الرئيس اليمني إلى سلطنة عمان, وخلال انعقاد مؤتمر صحفي الذي عقده في مسقط, جدد وقوف بلاده إلى جانب العراق بتصريحه: ((إن حكومة اليمن تندد بالموقف الإيراني بسبب رفضها جميع مساعي السلام)) ودعا: ((إلى التصدي عربياً للحرب الدائرة على الجناح الشرقي للوطن العربي))[١].

مع استمرار تصاعد العمليات العسكرية بين العراق وإيران, استمرت اليمن على نهجها المؤيد للعراق في حربه, ففي الخامس والعشرين من شباط ١٩٨٢, بدأت مباحثات رسمية في بغداد بين الرئيس العراقي صدام حسين والرئيس اليمني الشمالي علي عبد الله صالح استغرقت ثلاثة أيام, تناولت التطورات على جبهة القتال, حيث ضم الوفد العراقي كل من عزة إبراهيم نائب رئيس الجمهورية العراقي وطه محي الدين معروف نائب رئيس الجمهورية العراقي وطه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء ونعيم حداد رئيس المجلس الوطني وطارق عزيز نائب رئيس الوزراء وسعدون غيدان وزير النقل والمواصلات وطارق حمد العبد الله رئيس ديوان الجمهورية وكالةً وسعدون حمادي وزير الخارجية وكريم محمود حسين وزير الشباب والسفير العراقي في اليمن, أما الجانب اليمني فضم الوفد كل من علي لطف الثور وزير الخارجية وفؤاد قائد محمد رئيس الجهاز المركزي للتخطيط وزير التنمية والمقدم علي صالح الشيبة مستشار القائد العام للقوات المسلحة والمقدم علي محمود صلاح نائب رئيس هيئة الأركان العامة للشؤون العسكرية وركز الاجتماع حول التطورات الموجودة على الجبهة الشرقية للعراق[٢].

ولمشاركة اليمن الفعلية في حربها مع العراق زارا الرئيسان العراقي واليمني مقاتلي فوج (عمر بن معدي كرب)[*] من قوات المثنى المتطوعين من القطر اليمني

(١) المصدر نفسه, العددان ٤٢٩٦ في ٢٠ شباط ١٩٨٢ والعدد ٤٢٩٨ في ٢٢ شباط ١٩٨٢.
(٢) المصدر نفسه, العدد ٤٣٠٢ في ٢٦ شباط ١٩٨٢.
(*) اقترن اسم قاطع الجيش الشعبي باسم أحد ملوك حضرموت وهو " معد بن يكرب ", حيث تشير المصادر بأنه تحالف مع ملك معين (اب يدع يثع) وأصبح بينهم تحالف وصلات سياسية حسنة في عهدهم كما جاءت المصادر بأن معد بن يكرب وقف حصن (حزف) ونذره للآلهة (عثر ذ قبضم) وقدمه هدية إلى ملك معين وشعبة, حيث ورد اسم هذا الملك في الكتابات التي عثر عليها في خرائب مدينة (يثل).
للاطلاع ينظر جواد علي, المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام, ج٢, دار العلم للملايين, بيروت ومكتبة النهضة بغداد, ١٩٧٧, ص٨٧-٨٨.

للجيش الشعبي وأشاد بموقفهما البطولي في معركتهم إلى جانب إخوانهم في العراق[١]. فضلاً عن ذلك وفي السابع والعشرين من الشهر نفسه تفقدا الرئيسان عدداً من مواقع القتال في القاطع الأوسط من الجبهة والتقيا مع عدد من قادة الوحدات والتشكيلات, بعدها توجها إلى مدينة قصر شيرين وصليا صلاة الظهر في أحد جوامعها[٢].

في مطلع آذار ١٩٨٢, اتجه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح إلى سوريا لتأكيد موقفه من الخلافات العراقية والسورية وإنهاء ذلك الخلاف القائم بينهما والعمل على التقارب فيما بينهم[٣], خاصةً بعد أن وقفت سوريا بجانب إيران في حربها مع العراق وأصبحت في حالة تحالف سياسي وعسكري واقتصادي وإعلامي مع إيران ضد العراق, وخصوصاً في عام ١٩٨٢, فضلاً عن ذلك قامت سوريا بغلق أنبوب النفط العراقي المار عبر أراضيها لتزداد حالة الصراع السياسي العراقي – السوري وصولاً إلى درجة القطيعة بين البلدين طوال سنوات الحرب العراقية – الإيرانية[٤]. وفي دمشق أكد الرئيس صالح في حديث صحفي قائلاً: ((أن الزيارة ركزت على ضرورة إنهاء الخلافات العربية وإعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة ووقف الحملات الإعلامية وتشكيل لجنة من الزعماء العرب للتحكيم))[٥].

ومن الجدير بالذكر تواصل الموقف اليمني الشمالي بعلاقته الإيجابية مع العراق, حينما جدد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ورئيس وزرائه عبد الكريم الأرياني في تأييدهما الكامل للعراق, بمناسبة استقبال السفير العراقي في صنعاء بمناسبة انتهاء عمله في الجمهورية العربية اليمنية[٦].

يبدو أن اللقاءات المستمرة والتعاون بين العراق و الجمهورية العربية اليمنية كان ينم عن تقارب في المواقف بين البلدين, وهذا ما اتضح خلال تسلم الرئيس اليمني علي

---

(١) ينظر نص الكلمتين للرئيسين في المصدر نفسه, أما المتن ينظر إجابات الرئيس اليمني على أسئلة بعثة التلفزيون الفرنسي www.Yemen-nicinfo.

(٢) المصدر نفسه, العددان ٤٣٠٣ و ٤٣٠٤ في ٢٧و٢٨ شباط ١٩٨٢.

(٣) مجلة المستقبل العربي, العدد ٤٠ حزيران ١٩٨٢؛ خدوري, المصدر السابق, ص١٥٨.

(٤) الحموشي, المصدر السابق, ص ١٥٦–١٦٨.

(٥) مجلة المستقبل العربي, العدد ٤٠ حزيران ١٩٨٢؛ مجلة ألف باء (بغداد) ٤ آذار ١٩٨٢؛ مجلة الصياد (بيروت), العدد ٢٢٤١, تشرين الأول ١٩٨٧.

(٦) جريدة الثورة, العددان ٤٣٧٩ و ٤٣٨١ في ١٤ و ١٦ أيار ١٩٨٢.

عبد الله صالح في الثامن عشر من أيار ١٩٨٢, رسالة خطية من الرئيس العراقي صدام حسين, قام بنقلها طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي, وفي صنعاء صرح عزيز بقوله: ((بأن زيارته جاءت في إطار التشاور وتبادل وجهات النظر المشتركة مع المسؤولين في القطر اليمني حول مجمل القضايا المتعلقة بين البلدين))[١].

أيّدت الجمهورية العربية اليمنية مساندتها وقوفها مع العراق في معظم قضاياه ولا سيما في حربه مع إيران, ففي مناسبة حلول شهر رمضان في الثاني والعشرين من حزيران ١٩٨٢, كرس الرئيس اليمني علي عبد الله صالح جزء من خطابه بوقوفه بجانب العراق بقوله: ((علينا أن نقف مع العراق لأن إيران هي المعتدية والسعي لحل المشكلة القائمة بين البلدين بالطرق السلمية))[٢].

وبالمقابل في أيار ١٩٨٣ هنأ الرئيس العراقي صدام حسين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح لانتخابه لولاية ثانية لرئاسة منصب رئيس الجمهورية العربية اليمنية [٣]. وفي الحادي عشر من حزيران ١٩٨٣, وصل إلى بغداد مبعوث الرئيس اليمني علي لطف الثور وزير خارجية اليمن الشمالي في زيارة استغرقت يومين, قابل فيها الرئيس العراقي صدام حسين جدد من خلالها وقوف وتعاون الجمهورية العربية اليمنية مع العراق, فضلاً عن ذلك تضمنت الزيارة عرضاً مفصلاً للأوضاع بين البلدين[٤].

في الثالث عشر من آذار ١٩٨٤, استقبل الرئيس العراقي حسن مكي مستشار الرئيس اليمني, حيث نقل المبعوث اليمني تحيات الرئيس اليمني علي عبد الله صالح والشعب اليمني مؤكداً وقوف بلاده إلى جانب العراق[٥].

في الثامن والعشرين من نيسان ١٩٨٤, رحبت الحكومة العراقية بزيارة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح إلى بغداد, حيث ضم الوفد كل من عبد الكريم الأرياني رئيس المجلس الأعلى للإعمار وعبد الله حسين الأحمر عضو المجلس الاستشاري والمهندس

---

(١) المصدر نفسه, العدد ٤٣٨٤ في ١٩ أيار ١٩٨٢.

(٢) المصدر نفسه, العدد ٤٤١٩ في ٢٣ حزيران ١٩٨٢؛ أحمد يوسف أحمد, الأثر المحتمل لانتهاء الحرب العراقية – الإيرانية على العلاقات العربية – العربية, مجلة المنار, العدد ٤٥, ١٩٨٨.

(٣) المصدر نفسه, العددان ٤٧٥٣ و ٤٧٥٤ في ٢٣ و ٢٤ أيار ١٩٨٣.

(٤) المصدر نفسه, العددان ٤٧٧٣ و ٤٧٧٤ في ١٢ و ١٣ حزيران ١٩٨٣.

(٥) المصدر نفسه, العدد ٥٠٣٩, في ١٤ آذار ١٩٨٤.

محمد أحمد الجنيد وزير التنمية ومحمد سالم باسندوه عضو المجلس الاستشاري وأحمد الأنيسي وزير المواصلات والنقل وجرى خلال اجتماعهما مناقشة العلاقات بين البلدين وتقوية الأواصر والعمل على تحسين العلاقات الاقتصادية بينهما(١).

في أواسط آب ١٩٨٤, وصل إلى صنعاء مبعوث الرئيس العراقي طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء, نقل خلالها تحيات الرئيس العراقي صدام حسين إلى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وشعب اليمن الشمالي مؤكداً بقوله: ((يقدر العراق قيادةً وشعباً واعتزازه بموقف الأشقاء في اليمن تجاه أبناء العراق)), بعد ذلك تباحث الوفدان العراقي واليمني خلال يومين وشكلت لجان سميت باللجنة العراقية – اليمنية المشتركة, وحضر عن الوفد العراقي في تلك اللجنة رئيس الوفد العراقي إضافةً إلى كل من حسن علي وزير التجارة ومحمد فضل حسين وزير الإسكان والتعمير وترأس الجانب اليمني عبد العزيز عبد الغني رئيس وزراء الجمهورية العربية اليمنية ومحمد الجنيد وزير التنمية ومحمد العشي وزير التموين والتجارة, وخلال لقائهما تم التوقيع على زيادة التعاون بين البلدين, حين تم الموافقة على تدريب الأشقاء اليمنيين في مجالات النفط والصناعات الأخرى في العراق واستمرار مساهمات العراق في مجالات الزراعة والري, وزيادة عدد التدريسيين الفنيين ومشاريع التشييد وتوسيع التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية(٢). كانت هذه الزيارة من الزيارات الناجحة بين البلدين وخاصةً في المجالات الاقتصادية, بعد أن استفادت اليمن الشمالي من الخبرات والتعاون العراقي معها, ورسخت العلاقات بين البلدين, وهذا ما أشار إليه رئيس الوفد العراقي طه ياسين رمضان بقوله: ((أن سياسة العراق بدعم الأشقاء العرب في المشاريع التنموية والالتزام بالقضايا المبدئية سياسة لا تغيب عن نهجنا تحت أقسى الظروف)). ومؤكداً أيضاً: ((أن دعم العراق لأشقائه اقتصادياً سوف يتضاعف حال زوال ظروف الحرب))(٣).

في كانون الثاني ١٩٨٥, وصل إلى بغداد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في زيارة استغرقت يوماً واحداً(٤) ولحرص اليمن بوقوفه مع العراق اتصل الرئيس اليمني

(١) المصدر نفسه, العدد ٥٠٩٥ في ٢٩ نيسان ١٩٨٤؛ مجلة المستقبل العربي, العدد ٦٥ تموز ١٩٨٤

(٢) مجلة ألف باء, العدد ٨٣١ في ٢٩ آب ١٩٨٤.

(٣) المصدر نفسه؛ جريدة الثورة, العدد ٥٢٠٣ في ١٥ آب ١٩٨٤.

(٤) المصدر نفسه, العدد ٨٤٩, كانون الثاني ١٩٨٥.

في شباط ١٩٨٦ مرة أخرى, بالرئيس العراقي صدام حسين هاتفياً طالب فيه وقوف الجمهورية العربية اليمنية إلى جانب إخوانهم في العراق لدعمه في حربه مع إيران[١] فضلاً عن ذلك صرح عبد الكريم الأرياني نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اليمني إلى مسؤولي الدول العربية بقوله: ((أن الموقف خطير ونحن كعرب وكمسؤولين لا يجوز لنا أن نتجاهل هذه الخطورة التي يتعرض لها العراق)) وأكد أيضاً: ((وقوف بلاده بجانب العراق والتزامه الكامل بهذا الموقف))[٢].

وفي أيار ١٩٨٦, أجرت الصحافة العراقية لقاءاً مع السفير اليمن الشمالي في بغداد أحمد محمد الروضي, عندما أكد وقوف اليمن بإخلاص مع العراق في حربه مع إيران من خلال تصريحه: ((المؤشرات الواقعية تبرهن أن العراق يستهدف السلم... ونحن نعرف أن العراق يستطيع الصمود في كل الظروف والاحتمالات))[٣].

رحبت دولة اليمن بقرار وقف إطلاق النار بين العراق وإيران المرقم (٥٩٨) الصادر في تموز ١٩٨٧ من مجلس الأمن الدولي[٤]. بينما نجد أن معظم الدول العربية أخذت بمبدأ الوساطة والصمت إزاء هذا القرار في اجتماع قمة عمان الطارئ الذي عقد في الثامن من تشرين الثاني ١٩٨٧, إلاّ أن الموقف اليمني انفرد بقراره الخاص عندما رفضت إيران في بداية أمره القبول به[٥]. عندما أكد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بقوله: ((ضرورة تنفيذ معاهدة الدفاع العربي المشترك لردع العدوان الإيراني الذي يعرض المنطقة لدمار شامل)) وأضاف أيضاً: ((أن تطبيق معاهدة الدفاع المشترك هو مسؤولية كل قطر عربي))[٦].

---

(١) المصدر نفسه, العدد ٩٠٨, شباط ١٩٨٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه, العدد ٢٩, ١٤ أيار ١٩٨٦.

(٤) مجلة المنار (الأردن), العدد ٦٥, أيار ١٩٩٠؛ مجلة الصياد, المصدر السابق.

(٥) جاء الرد اليمني بسبب موقف الجانب الإيراني الذي لم يحدد موقفه برد رسمي على القرار وجاء بقولهم: ((لقد تمت صياغة القرار ٥٩٨ في ١٩٨٧ دون استشارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبما أنه يعكس الصيغة العراقية لحل النزاع فإنه على هذا الأساس لا يمكن اعتباره حلاً متوازناً ومتجرداً وشاملاً وعملياً)) ينظر نص الرد الإيراني في مجيد المصدر السابق, ص٢٣٦-٢٤٠.

(٦) المصدر نفسه, العدد ١٠٧, كانون الثاني١٩٨٨.

ففي ٢١ أيلول ١٩٨٨, وصل إلى صنعاء طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية نقل خلالها رسالة الرئيس العراقي صدام حسين إلى القيادة اليمنية تتعلق بمضمون قرار (٥٩٨) الذي أقرّه مجلس الأمن الدولي حول وقف إطلاق النار بين العراق وإيران[١] ثم تبعتها زيارة أخرى قام بها طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي إلى صنعاء للمضمون نفسها[٢].

قيام مجلس التعاون العربي:

في السادس عشر من شباط ١٩٨٩ تم تأسيس مجلس التعاون العربي, الذي ضم كل من (العراق واليمن والأردن ومصر)[٣] وجاء انضمام اليمن إلى ذلك المجلس من خلال مبادرة الرئيس العراقي صدام حسين, حينما اتصل بالملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية, مقترحاً عليه دعوة اليمن للدخول إلى المجلس, وكان رأي الرئيس العراقي يؤكد على أن اليمن منسي في أطراف الوطن العربي ولا بد من ضمه إلى إحدى التكتلات العربية الجديدة[٤], فضلاً عن ذلك أن وقوف اليمن إلى جانب العراق خلال الحرب مع إيران وما اتخذته قيادته من مواقف قومية يجعلها جديرة بالانضمام إلى التجمع العربي الجديد[٥] وطلب الرئيس العراقي من الملك حسين طرح المقترح على الرئيس اليمني علي عبد الله صالح فرحب الملك حسين بالمقترح[٦].

على أثر ذلك, في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٨٩, وصل إلى بغداد رئيس وزراء اليمن عبد العزيز عبد الغني[٧], حيث التقى بالرئيس العراقي صدام حسين وتباحث معه في موضوع التعاون العربي بعدها توجه الرئيس العراقي صدام حسين في الحادي

(١) جريدة الثورة, العدد ٦٦٩٢ في ٢٢ أيلول ١٩٨٨.
(٢) المصدر نفسه, العدد ٦٦٩٦ في ٢٦ أيلول ١٩٨٨.
(٣) مجلة الكفاح العربي (لبنان), العدد ٦٣٠ في آب ١٩٩٠؛ مجلة المستقبل العربي, العدد ١٣٥ أيار ١٩٩٠.
(٤) سعد البزاز, حرب تلد أخرى التاريخ السري لحرب الخليج, عمان, ١٩٩٢, ص٢١٨.
(٥) المصدر نفسه, ص٢١٨.
(٦) المصدر نفسه, ص٢١٩.
(٧) جريدة الجمهورية, العدد ٧٠٤٦ في ١٩ كانون الثاني ١٩٨٩.

والعشرين من الشهر نفسه إلى صنعاء لإتمام محادثاته مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح[١].

كانت الركيزة الأساسية التي اعتمد عليها مجلس التعاون هو الاقتصاد, حينما جاء بنص الاتفاقية بأن الهدف من تأسيس المجلس هو تحقيق التعاون والتضامن والتنسيق بين الدول الأعضاء للوصول إلى التكامل في المجالات الاقتصادية كافة, فضلاً عن ذلك نصت على أن يتكون المجلس من هيئة عليا تتألف من رؤساء الدول الأعضاء وأن يكون للمجلس أمانة عامة[٢].

في الثاني عشر من نيسان ١٩٨٩, جدد رؤساء دول مجلس التعاون العربي لقاءهم في بغداد لمناقشة بعض الاتفاقيات التي تخص بلدانهم, فضلاً عن تنسيق أنشطة الأمن والمخابرات في بلدان المجلس[٣]. ثم التقى بعدها في السادس عشر والسابع عشر من حزيران ١٩٨٩, زعماء دول مجلس التعاون العربي في قمة الإسكندرية بمصر, وصادقوا في اجتماعاتهم على عدة قرارات تتعلق ببلدانهم[٤]. بعدها استضافت صنعاء رؤساء دول المجلس ما بين الخامس والعشرين إلى السابع والعشرين من أيلول ١٩٨٩ تم خلالها تنسيق عمل اللجان والقرارات التي اتخذت في الاجتماعين السابقين[٥].

أخيراً لتعزيز تلك اللقاءات, عقد في العاصمة الأردنية عمان في الرابع والعشرين من شباط ١٩٩٠, اجتماع قمة مجلس التعاون العربي, دعوا من خلاله إلى متابعة ومواكبة المتغيرات الدولية والتوصل إلى اتفاقيات عربية مشتركة[٦]. هكذا نجد أن مجلس التعاون العربي ساهم في تقوية أواصر التعاون بين البلدين العراق واليمن من خلال تكريس جهودهما وزياراتهما المتبادلة في سبيل إنجاحه, إلاّ أن الأحداث التي أعقبت

(١) جريدة الثورة, العدد ٦٨١٤ في ٢٢ كانون الثاني ١٩٨٩.
(٢) ينظر نص الميثاق والبنود والاتفاقيات في مجلة المنار (عدد خاص عن مجلس التعاون العربي), العدد ٦٣٠ في آب ١٩٩٠.
(٣) يوميات ووثائق الوحدة العربية, المصدر السابق, ص٤٣.
(٤) المصدر نفسه, ص٧٧.
(٥) صلاح الجندي, "مجلس التعاون العربي الواقع والطموح", مجلة النفط والتنمية (بغداد), العدد ٤, ١٩٨٩.
(٦) ينظر نص المحضر في مجلة ألف باء, العددان ١١١٦ و ١١١٧ شباط ١٩٩٠.

تأسيس مجلس التعاون العربي من خلال أزمة العراق والكويت وتطورها إلى مرحلة اجتياح العراق الكويت واختلاف وجهة نظر أعضائه أدى إلى القضاء على المجلس.

الوحدة اليمنية والموقف العراقي منها:

مرّ إعلان الوحدة بين شطري اليمن (الشمالي والجنوبي)[*], على عدد من اللقاءات بين المسؤولين في البلدين. حيث شهدت نشاطاً مشتركاً, عملت على إنهاء حقبة من التشطير بين البلدين, فضلاً عن ذلك تضمنت تلك اللقاءات الخطوات المتعددة في حسم العديد من القضايا الشائكة التي كانت محلاً للخلاف بين القيادتين السياسيتين في صنعاء وعدن, لا سيما موقف الجيش, وكيفية دمج الأجهزة الأمنية والموقف من مسألة التنظيم السياسي في دولة الوحدة فقد جاءت بوادرها في تشرين الثاني ١٩٨٩ في قمة عدن[١] وشهدت بعدها نشاطاً رسمياً وشعبياً ذات طابع وحدوي من خلال عمليات دمج وتوحيد المؤسسات والتنظيمات الشعبية والنقابية[٢]. بعدها عقدت خمسة لقاءات بين

(*) أطلقت على الإقليم الذي يشكل (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) تسميات عديدة قبل جلاء القوات البريطانية عنه ونيله الاستقلال عام ١٩٦٧ فقد أطلق عليه البريطانيون اسم (مستعمرة عدن ومحمياتها) تارة و (المحميات التسع) تارةً أخرى في حين أطلقت حكومة اليمن الشمالي اسم (الجنوب اليمني) على الإقليم بوصفه جزءاً طبيعياً من اليمن, أما (رابطة أبناء الجنوب العربي) فقد تبنت تسمية (الجنوب العربي) تأكيداً لوحدة المنطقة في مواجهة التسمية البريطانية لما فيها من معاني التجزئة, عندما قامت فكرة الكفاح المسلح منذ سنة ١٩٦٣ إلى أن اعترفت الحكومة البريطانية في السادس من تشرين الثاني ١٩٦٧, باستقلال البلاد وهكذا حصل الجنوب العربي بفضل الكفاح المسلح على الاستقلال بعد حوالي (١٢٨) سنة من السيطرة البريطانية وقد تشكلت أول حكومة في البلاد برئاسة قحطان الشعبي في الأول من كانون الأول ١٩٦٧. للاطلاع ينظر, محمد عمر الحبشي, اليمن الجنوبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً منذ ١٩٣٧ وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية, ترجمة الياس فرح وخليل أحمد خليل, دار الطليعة, بيروت, ١٩٦٨؛ الشبكة العالمية (انترنيت) 22 may.almotamar.net.

(١) مجلة المستقبل العربي, العدد ١٠٩, آذار ١٩٨٨؛ مجلة المنار, العدد ٦٦, ١٩٩٠, ص٢٥–٢٦.

(٢) ينظر حسن أبو طالب, الوحدة اليمنية دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ١٩٩٤, ص٢١٤.

القيادتين, ركزت كل منها على معالجة إحدى القضايا الهامة, أهمها قمة صنعاء التي عقدت في (الثاني والعشرين إلى السادس والعشرين) من كانون الأول ١٩٨٩, ثم تلتها (قمة مكيراس) في التاسع عشر من شباط ١٩٩٠, بعدها جاءت (قمة تعز) التي عقدت في الثامن من آذار ١٩٩٠, بعد ذلك عقدت (قمة صنعاء) في (التاسع عشر إلى الثاني والعشرين) من نيسان ١٩٩٠, وكذلك (قمة تعز) التي عقدت في (العاشر إلى الثالث عشر) من أيار ١٩٩٠[١], وهي القمة الأخيرة قبل زيارة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح إلى اليمن الجنوبي, فبدأت خطوات الوحدة الاندماجية, حتى تم التوقيع عليها في الثاني والعشرين من أيار ١٩٩٠ وإعلان الوحدة اليمنية مع الرئيس اليمني (الجنوبي) علي سالم البيض (١٩٨٣ – ١٩٩٠), وبموجب اتفاقية الوحدة, أصبحت دولة اليمن الموحدة وأصبح علي عبد الله صالح رئيساً لليمن و علي سالم البيض نائباً له وكلف حيدر أبو بكر العطاس رئيساً للوزراء[٢].

إن عملية الوحدة اليمنية لم تكن تخلو من المراقبة والمتابعة الدولية والعربية في خطواتها, ولم تخلِ من الجهود المبذولة في تلك الفترة من عملية حشد دولي وعربي بين مراقب ومعارض ومؤيد لتلك الوحدة, وأخذت تلك الجهود شكل الاتصالات والزيارات العربية وغير العربية[٣]. وأهم ما يُشار هنا هو الموقف العراقي الذي جاء على لسان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في حديثه لمندوب مجلة (كل العرب) بقوله: ((علاقة دولتي اليمن مع العراق تشهد تطوراً كبيراً, فهو يقدم مساعدة تدريبية وتقنية للشمال, فضلاً على تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين في بغداد وعدن, مما شجّع العراقيون اليمنيين في هذه الفترة على الإسراع بالخطوات الوحدوية))[٤].

في السابع من أيار ١٩٩٠, وقبل إعلان الوحدة اليمنية صرح الرئيس العراقي صدام حسين بقوله: ((إن العمل الذي تقوم به القيادة اليمنية في وحدة اليمن هو عمل تاريخي))[٥] فضلاً عن ذلك وقف العراق موقف الوساطة بين اليمن والمملكة العربية

(١) المصدر نفسه, ص٢١٥–٢١٨؛ المشاريع الوحدوية ١٩١٣ – ١٩٨٩, المصدر السابق, ص٧٣.

(٢) ينظر الشبكة العالمية (انترنيت) ar.wikipedia.org

(٣) مجلة كل العرب (باريس), العدد ٤٠٢, ٧ أيار ١٩٩٠؛ كشك, المصدر السابق, ص٣٥٨–٣٥٩

(٤) المصدر نفسه؛ المقابلة الفرنسية, المصدر السابق.

(٥) جريدة الثورة, العدد ٧٢٨٢ في ٨ أيار ١٩٩٠.

السعودية عندما عارضت تلك الوحدة, قبل إعلان الوحدة, فأرسلت القيادة اليمنية وزيري الوحدة في الشطرين يحيى العرشي وراشد محمد ثابت إلى بغداد لتطلب منه التدخل لدى المملكة العربية السعودية لكي تترك اليمنيين يقررون شؤونهم بأنفسهم, وحصل الوزيران على إجابة مطمئنة من الرئيس صدام حسين, الذي شجع على الإسراع في قيام الوحدة ووعد بالتدخل لدى المملكة العربية السعودية وطمأنتها فاستجابت السعودية لتلك الوساطة ورحبت بالوحدة(١).

في الثاني والعشرين من أيار يوم إعلان الوحدة, اتصل الرئيس العراقي صدام حسين مهنئاً الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بانتخابه رئيساً للجمهورية وعلي سالم البيض نائباً له(٢) كما جاءت الاحتفالات التي قامت في العراق تزامناً مع احتفالات أشقائهم في اليمن عندما ناشد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراق المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية والنقابات الموجودة في العراق أن تحتفل ابتهاجاً بهذه المناسبة في الساعة الواحدة بعد الظهر تضامناً مع ساعة إعلان الوحدة ومشاركة أفراح اليمنيين بهذه المناسبة(٣).

بمناسبة ذكرى ثورة اليمن في ٢٦ أيلول ١٩٩٠, بعث الرئيس العراقي صدام حسين بطاقة تهنئة للرئيس اليمني علي عبد الله صالح مهنئاً فيها بتحقيق الوحدة مبيناً فيها بقوله: ((فتح الله لكم ولرفاقكم في مجلس الرئاسة فتحاً مبيناً عندما تتحقق على أيديكم جميعاً حلم هذه الأجيال والعرب بوحدة اليمن الذي تحقق))(٤).

موقف الجمهورية العربية اليمنية من الأزمة العراقية – الكويتية:

جاءت أزمة العراق والكويت بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨) عندما نبه الرئيس العراقي صدام حسين في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد من الثامن والعشرين إلى الثلاثين من أيار ١٩٩٠, إلى الخطورة التي يتعرض لها

(١) البزاز, المصدر السابق, ص١٥٠.
(٢) جريدة الثورة, العدد ٧٢٩٧ في ٢٣ أيار ١٩٩٠.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه, العدد ٧٤١٧ في ٢٧ أيلول ١٩٩٠.

الاقتصاد العراقي من الجانب الكويتي[١]. بعدها وجهت حكومة العراق مذكرة رسمية إلى حكومة الكويت موضحاً فيها بأن ما تقوم به دولة الكويت من زيادة في إنتاجها النفطي فوق معدل الحصص المخصصة من الأوبك [*] مما أدى إلى تدني الأسعار العالمية وخسارة اقتصاد العراق, كما ذكرت المذكرة بأن حكومة الكويت استغلت ومنذ عام ١٩٨٠ انشغال العراق بحربه مع إيران فقامت منشآتها باستخراج النفط من الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي وبدأت بضخ النفط والذي بلغت قيمته ما يقارب (ملياران وأربعمائة مليون دولار) وأخيراً طالب العراق الرازح تحت الديون بإلغاء الديون الخليجية والبالغة (خمسة وثلاثون مليار دولار) وهي قيمة التجهيزات العسكرية التي اشتراها العراق بالعملة الصعبة[٢].

رغم المحاولات العراقية في إيجاد صيغة لإنقاذ اقتصاده, إلاّ أن تلك المحاولات لم تفلح, وإنما أدت إلى زيادة التوتر بين البلدين آخرها قدم العراق مذكرة احتجاج في الخامس عشر من تموز ١٩٩٠ إلى الشاذلي القليبي رئيس الجامعة العربية, اتهم فيها دولة الكويت أنها تجاوزت الحصة المقررة لها من منظمة أوبك, وبالمقابل ردت الحكومة الكويتية في الثامن عشر من تموز ١٩٩٠ على المذكرة العراقية إلى الجامعة العربية اقترحت من خلالها تشكيل لجنة عربية اتفق أعضاؤها على القيام بمهمة الفصل في ترسيم الحدود بين العراق والكويت, استناداً إلى الوثائق والمعاهدات القائمة بين البلدين[٣].

---

(١) محمد السعيد إدريس, النظام الإقليمي للخليج العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠٠٠, ص٥١٠.

(*) الأوبك: هي كلمة تطلق على منظمة البلدان المصدرة للنفط, تأسست في أيلول ١٩٦٠ بدعوة من الحكومة العراقية, حينما عُقد أول اجتماع بين ممثلي كلٌ من العراق والكويت والمملكة العربية السعودية وقرروا في تأسيس هذه المنظمة ومقرها الحالي في فيينا عاصمة النمسا. ينظر سيروب استيبانيان, منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك, منشورات النفط والتنمية, بغداد, ١٩٨٠, ص ١١ – ١٣.

(٢) ينظر نبيل السمان, أمريكا وخفايا حرب الخليج من كارتر إلى بوش, ط٢, (د.ط), ١٩٩١, ص١٠٠-١٠٢؛ مجدي علي عبيد, " المقدمات السياسية للغزو ", مجلة السياسة الدولية (القاهرة), العدد ١٠٢, تشرين الأول, ١٩٩٠.

(٣) ينظر نص المذكرتين العراقية والكويتية في رضا هلال, الصراع على الكويت مسألة الأمن والثورة, دار الجيل بيروت, سينا للنشر القاهرة, ١٩٩١, ص١٣٩-١٥١.

على أثر تصعيد الأزمة الإعلامية والاحتجاجات ومذكرات الاتهامات بينهما, بذل ملوك ورؤساء الدول العربية جهوداً في تفادي تلك الأزمة وبضمنها دولة اليمن التي عملت بحرص على تقوية أواصر التفاهم والتقارب بين البلدين, فقد استقبلت صنعاء عبد الرحمن العوضي المبعوث الكويتي في العشرين من تموز ١٩٩٠, وأكد له الرئيس اليمني بأن المشكلة يجب أن تكون في إطارها العربي وعدم تدويلها, فضلاً عن ذلك زاد من التحرك اليمني عندما زارها سمير عبد الوهاب وزير الداخلية العراقي في السادس والعشرين من تموز ١٩٩٠ للموضوع نفسه[١] آخرها تمكنت تلك الوساطات من إجراء اجتماع مباشر في جده بين البلدين في الحادي والثلاثين من تموز ١٩٩٠, بين عزة إبراهيم نائب رئيس الجمهورية والشيخ سعد العبد الله ولي عهد الكويت, إلاّ أن اجتماع جده هو الآخر باء بالفشل بسبب تباين وجهات النظر وعدم التوصل لحل العقبات الإجرائية لأداء الحوار والنقاش, حينما أكد الشيخ سعد العبد الله بأنه لن يتنازل عن شيء[٢]. مما أدى إلى اجتياح الجيش العراقي للكويت في الثاني من آب ١٩٩٠[٣]. فاستمعت دولة اليمن كغيرها من دول العالم نبأ الاجتياح, فصدمت بالعبور العراقي للكويت, على أثر ذلك قطع الرئيس اليمني زيارته إلى مدينة (حجه) في شمال البلاد, بعد أن سمع في داخل البلاد وخارجها إشاعات مفادها أن الرئيسين صدام حسين وعلي عبد الله صالح قد نسقا في وقت مسبق لعملية اجتياح الكويت, فرد الرئيس اليمني على تلك الأقوال والإشاعات بقوله: ((لقد فوجئت مثل غيري بهذا الذي حدث ولم يكن هناك أي تنسيق مسبق مع بغداد وعلى أي مستوى, ولم يكن هناك تفاهم من أي نوع بيننا وبين الإخوان في العراق... صحيح أننا أعضاء في مجلس واحد للتعاون, لكن هذا المجلس لم يكن إطاراً للقيام بأي عمل من هذا النوع أو التنسيق له))[٤]. أما الموقف الشعبي حيث عاش الشعب اليمني في اللحظات الأولى للأزمة حالة ذهول وحزن, بعدها شعر بالغضب

(١) ينظر هناء محمد زكي, الموقف اليمني تجاه أزمة الخليج, مجلة السياسة الدولية, العدد ١٠٢, تشرين الأول ١٩٩٠, ص٤٠.

(٢) ينظر نص اجتماع جده في عوده بطرس عوده, حرب الخليج من المسؤول, ط٣ عمان, ١٩٩٢, ص٦٣.

(٣) المصدر نفسه, ص٦٩.

(٤) البزاز, المصدر السابق, ص٢٣٢–٢٣٣؛ ينظر اللقاء الذي أجرته صحيفة الأهالي المصرية للرئيس اليمني علي عبد الله صالح www.Yemen- nicinfo.

من الموقف العراقي فخرجت المظاهرات الشعبية منددة بالاجتياح العراقي ومطالبة حكومة العراق بالانسحاب إلاّ أن نفوس اليمنيين هدأت حينما أعلن طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء في العراق في الثالث من آب حينذاك كان في صنعاء, أن اليمن قد طلب من العراق الانسحاب من الكويت وأن العراق قد وافق على ذلك[١]. وفي الرابع من آب ١٩٩٠ زار الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض إلى بغداد للقاء الرئيس العراقي صدام حسين, صرّح الرئيس اليمني: ((أن العالم لن يسمح بالذي حصل ولذلك أخشى أن يتعرض العراق لضربة نووية, وأن ما لدينا من معلومات يدل على أن هذا الخيار موجود وقائم)), ثم دخل الرئيسان في حوار, بين فيه الرئيس العراقي أنه تحاشى إعلام أحد من أقرب حلفاء العراق بعملية الكويت قبل وقوعها حتى لا يضعه في موقف حرج[٢].

بعدها تحدث الرئيس اليمني علي عبد الله صالح لمدير وكالة الأنباء العراقية بقوله: ((لقد كنت شديد التفاؤل بعد لقائي مع الرئيس صدام حسين ببغداد وحصلت على إجابات محدودة عن نقاط عدة بما فيها الانسحاب من الكويت)) وأضاف: ((لم نكن مع دخول العراق للكويت لكننا بعد أن استمعنا إلى المبررات العراقية, ولمسنا استعداد بغداد لحل المشكلة شعرنا أن بالإمكان العمل في الإطار العربي للخروج بحل))[٣].

في اليوم نفسه, غادر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه إلى جده التقى خلالها بالملك فهد ملك المملكة العربية السعودية, نقل خلالها استعداد بغداد للانسحاب والاتفاق على صيغ الحل على أن ينظر في طلبات العراق وتتم مساعدته لحل مشكلاته الاقتصادية فكان رد الملك السعودي بأنه مستعد للوصول إلى حل ولكنه صارح الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بأنه يتعرض للضغط لاستقدام القوات الأمريكية, بعد ذلك غادر السعودية واتجه إلى الإسكندرية لملاقاة الرئيس المصري حسني مبارك ليجده بأنه شديد الانفعال وهو يبلغه لا حل وسط مع العراق, فإما أن ينسحب بدون شروط وإلاّ فإن القوات الغربية ستتحرك ضده[٤].

---

(١) محمد عبد الملك عبد الكريم المتوكل, موقف اليمن الشعبي والنخبوي الرسمي من أزمة الخليج العربي, مجلة المستقبل العربي, العدد ١٤٨, حزيران ١٩٩١. ص١٠٥.

(٢) البزاز, المصدر السابق, ص٢٣٠.

(٣) البزاز, المصدر نفسه, ص٢٣١؛ صحيفة الأهالي المصرية, المصدر السابق.

(٤) ينظر مقابلة التلفزيون الفرنسي, المصدر السابق؛ ينظر نص القرار في عوده, المصدر السابق, ص٢٦٣.

أما موقف اليمن من القرارات الدولية التي اتخذتها الدول الكبرى فقد تأثر اقتصادها نظراً للموقف الذي اتخذته من تلك القرارات ففي الثاني من آب ١٩٩٠ تم التصويت على أول قرار اتخذ ضد العراق الصادر من مجلس الأمن الدولي المرقم (٦٦٠) والذي تضمن بشجب الاجتياح العراقي للكويت ومطالبة العراق أن يسحب كل قواته فوراً دون شرط إلى المواقع التي كانت فيها يوم أول آب / أغسطس ١٩٩٠ حينها كان المندوب اليمني عبد الله الأشطل هو الذي مثل المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة, وكان مطلوباً منه أن يدلي بصوته خلال مدة لا تتجاوز ثلاث ساعات, حينها وقع المندوب في حرج فإما أن يعارض القرار وإما أن يمتنع عن التصويت وإما أن يتغيب عن الاجتماع أو لا يشارك فيه وهذا ما لجأ إليه عبد الله الأشطل لمعالجة الموقف حسب تقديره لنجد أن الحكومة اليمنية وافقت على ما قام به مندوبها لدى الأمم المتحدة, مما أعطى موقفاً لدى دول الخليج بأن هذا الموقف غامض وغير كاف ضد العراق, أما حكومة العراق فكانت ترى أن مندوب اليمن لم يكن يستطيع مقاومة القرار وأن غيابه عن الاجتماع هو تصرف كاف بالحد الأدنى[١]. فصدرت بعد ذلك القرارات من مجلس الأمن ضد العراق فكانت دولة اليمن قد أخذت الآراء المتباينة إزائها (ينظر جدول القرارات وموقف اليمن منها في نهاية البحث)[٢].

عند انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في الثالث من آب ١٩٩٠ لحل تلك الأزمة في أروقة الجامعة العربية, يقول عبد العزيز الدالي وزير الدولة للشؤون الخارجية: ((لقد سألني بعض زملائي ووزراء خارجية العرب في القاهرة عن مبرر تغيب المندوب اليمني عن التصويت عن القرار (٦٦٠) مع العلم أنه يمثل المجموعة العربية لا اليمن وحده)) ثم يقول: ((لقد أوضحت لهم مشكلة الأخ الأشطل أنه يمثل المجموعة العربية والمجموعة العربية عند تصويت مجلس الأمن لم يكن لها رأي موحد))[٣].

أما حول رفض اليمن لبيان وزراء خارجية العرب يقول الدالي: ((لقد وافقنا على كل ما جاء في البيان وطلبت من زملائي مهلة عشر دقائق أتصل خلالها بصنعاء لأعرف ما لديهم من جديد ولقد كان معي على الخط الأخ رئيس مجلس الرئاسة الذي أبلغني أنه كان في اجتماع مع طه ياسين رمضان وأنه أكد له عدم موافقة اليمن على

(١) البزاز, المصدر السابق, ص٢٤٤؛ زكي, المصدر السابق, ص٤٠–٤١.
(٢) ينظر نص الجدول في المتوكل, المصدر السابق, ص١١١.
(٣) المصدر نفسه, ص١١١.

غزو الكويت وطلب من العراق الانسحاب, وأبلغني الرئيس أن العراق وافق على الانسحاب, وقد عدت إلى زملائي وحتى لا نفسد جو الوفاق الذي توصلنا إليه وكان هذا مبرر اليمن لرفض الإدانة وحتى تتمكن اليمن من مواصلة مسعاها))[١].

أما موقف الجمهورية اليمنية من القمة العربية الطارئة التي عقدت بالقاهرة في العاشر من آب ١٩٩٠, فقد توضح في الحرص الشديد على تعريب الأزمة وأعمال الوساطة الدبلوماسية دون تصعيدها, إلاّ أن تلك القمة نصت قراراتها على إدانة العراق ومطالبته بسحب قواته من الكويت وتأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي, ونشر القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية بناءً على طلبها خوفاً من التهديدات العراقية[٢], إلاّ أن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح سأل المبعوث العراقي طه ياسين رمضان نائب رئيس جمهورية العراق أثناء القمة بقوله: ((إن كان العراق يدعو لإحلال قوات عربية كبيرة بدل القوات الأجنبية في السعودية)) فأجاب المبعوث العراقي بالإيجاب[٣]. وهذا مما جعل اليمن تمتنع عن التصويت في تلك القمة العربية, فضلاً عن ذلك أعلن مجلس الرئاسة اليمني أن هذا الامتناع عن التصويت لا يعني إقرار وتأييد استخدام القوة لحل المشكلة بين الأشقاء وأن حل الأزمة بين العراق والكويت لن يكون إلاّ من خلال الجهود العربية المكثفة[٤].

إن دولة اليمن التي تمسكت بالحل العربي كانت مصيرها أن تأثر اقتصادها بعد أن قطعت عنها الامتيازات التي كانت تأتيها من دول الخليج وخاصةً المملكة العربية السعودية والتي تتعلق أيضاً بحق الإقامة والعمل والتنقل لأبناء اليمن وصدرت الأوامر بترحيل ما يقارب من (٧٥٠ ألف يمني أو أكثر) إلى بلادهم وحرمانهم من أعمالهم واستثماراتهم في تلك البلدان, فضلاً عن حرمان اليمن من عائدات تكرير النفط العراقي

(١) المصدر نفسه, ص١١٢.

(٢) للمزيد حول القمة العربية ينظر إدريس, المصدر السابق, ص٥٢٠؛ التلفزيون الفرنسي, المصدر السابق.

(٣) البزاز, المصدر السابق, ص١١٥؛ زكي, المصدر السابق, ص٤١.

(٤) زكي, المصدر السابق, ص٤٢؛ عوده, المصدر السابق, ص١٦٧-٩٦٨.

إلى مصفاة عدن مما أثر سلبياً على سياسة دولة اليمن من معظم دول العالم التي وقفت ضد الاجتياح العراقي للكويت[١].

خاتمة البحث:

كان التعاون الودي بين جمهورية العراق والجمهورية العربية اليمنية واضحاً أبان الأزمات والأحداث التي تعرض لها البلدين (١٩٨٠ – ١٩٩٠), فقد استفادت اليمن بوقوفها بجانب العراق في حربه ضد إيران, فمن الطبيعي عند ذلك أن يتأثر اقتصادها وخبراتها من خلال تدريب أبناء اليمن الشمالي في العراق في كافة المجالات الاقتصادية والعسكرية واستمرت العلاقات العراقية – اليمنية على نهجها الإيجابي عند انضمامها إلى مجلس التعاون العربي ١٩٨٩ والذي اعتمد على أساس التبادل والتعاون الاقتصادي فيما بينهم, فضلاً عن دخول كل من مصر والأردن إلى ذلك المجلس, إلاّ أن المجلس لم يكتب له النجاح. أما وحدة اليمن بشطريها الشمالي والجنوبي, فكانت جهود العراق ومبادرته واضحة من خلال الدعم السياسي والإعلامي لتلك الوحدة. إلاّ أن اجتياح العراق للكويت في الثاني من آب ١٩٩٠ وتبلور الموقف اليمني بعدم الموافقة على الاجتياح حينما طلبت من العراق الانسحاب ورفضت اليمن التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة, فضلاً عن رفضها للقرارات الدولية والعربية والتي هدفت إلى إدانة العراق وتدميره بالحصار الاقتصادي, فكانت جهود اليمن الدبلوماسية واضحة من خلال موقفها وتأثر اقتصادها بعد أن قطعت عنها الامتيازات من قبل المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي وتهجير أبنائها من تلك المناطق, كما لم يجد موقفها صدى لدى بعض الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

(١) كشك, المصدر السابق, ص١٦٠؛ أبو طالب, المصدر السابق, ص٣٥٦؛ صحيفة الأهالي المصرية, المصدر السابق.

موقف اليمن من قرارات الأمم المتحدة الصادرة بحق العراق

رقم القرار	تاريخه	الموضوع	موقف اليمن
٦٦٠	١٩٩٠/٨/٢	إدانة الغزو والمطالبة بسحب قواته من الكويت	عدم المشاركة
٦٦١	١٩٩٠/٨/٦	فرض المقاطعة التجارية والمالية	امتناع
٦٦٢	١٩٩٠/٨/٩	اعتبار ضم الكويت للعراق غير قانوني	مع القرار
٦٦٤	١٩٩٠/٨/١٨	السماح للرعايا الأجانب بمغادرة الكويت والعراق	مع القرار
٦٦٥	١٩٩٠/٨/٢٥	الحصار البحري	امتناع
٦٦٦	١٩٩٠/٩/١٣	عدم استثناء المواد الغذائية والأدوية من العقوبات	ضد القرار
٦٦٧	١٩٩٠/٩/١٦	انتهاك حرمة البعثات الدبلوماسية	مع القرار
٦٦٩	١٩٩٠/٩/٢٤	تخويل لجنة العقوبات النظر في طلب الدول المتضررة للمساعدة	مع القرار
٦٧٠	١٩٩٠/٩/٢٥	الحظر الجوي	مع القرار
٦٧٤	١٩٩٠/١١/١٩	تحميل العراق مسؤولية الأضرار التي حدثت في الكويت	امتناع
٦٧٧	١٩٩٠/١١/٢٨	اعتماد التوزيع السكاني والديموغرافي الذي قدمته الكويت	مع القرار
٦٧٨	١٩٩٠/١١/٢٩	بشأن استخدام القوة ضد العراق	امتناع

ينظر, المتوكل, المصدر السابق, ص١١١, هامش (٩٥)

The Iraqi – Yemeni Relationship (1980–1990)

Asst. Prof.Dr. Qays Mohammad Fadhil Al-Nuaimi(*)

Abstract

This research deals with the Yemeni Iraqi relationship (1980-1990) which witnesses certain events particularly the Iraqi – Irani war during 1980-1988.

In clear attitude, Yemen supported Iraq in war politically and economically against Iran. Yemen, for example, opened all its sea and air ways for various economic and war machines, more over, both countries, Iraq and Yemen joined the famous Arab Co-Operative Council (1989) which included Egypt and Jordan as well, the council, later on was unfold because of the Kuwaiti – Iraqi crisis, Iraqi in this respect supported Yemen in uniting its both parts the south and the north in one independent state under the leader ship of president Ali Abdulla Saleh.

At last, the crisis between Iraq and Kuwait created a new different atmosphere particularly when Yemen refused the Iraqi occupation to Kuwait and refused at the same time, the international and Arab decisions which condemned Iraq. Yemen also condemned the blockade against Iraq which effectively weakened the economy of Yemen state.

(*) Teachers Preparing Institute/ Education Directorate of Ninavah.